ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية .. المكتسبات والتحديات

أكتوبر 2023

مقدمة

تفرض متغيرات القارة الأفريقية: الأمنية والسياسية والاقتصادية تعاوناً وتكاملاً أفريقياً حثيثاً على كافة الأصعدة ولاسيما منذ 1963 عقب إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وتحولها إلى الاتحاد الأفريقي وصولاً لدخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية حيز التنفيذ منذ يناير 2021. وفي إطار الجهود الإقليمية لتسريع اتفاقية التجارة القارية، أطلقت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في دورتها العادية السابعة والسبعين نداءات عديدة لحث كافة أصحاب المصلحة للتكاتف من أجل تعزيز عمل الاتفاقية القارية، جاء هذا بالاتساق مع شعار الاتحاد الأفريقي لهذا العام حول تسريع اتفاقية التجارة الأفريقية.

وعلى هامش مشاركتها في الدورة 77 من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بمدينة اروشا في تنزانيا، وفي إطار اهتمامها بالحق في التنمية للجميع ولا سيما في القارة الأفريقية، أطلقت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان هذه الدراسة لرصد ملامح التكامل الأفريقي وعلاقته باتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية، وبيان ماهية اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية، وقياس تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة على القارة الأفريقية، ورصد تحديات تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية. وختاماً رسم رؤية ماعت لتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية.

أولاً: لمحة عن ملامح التكامل الأفريقي وعلاقته باتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية

بدت سياسات التعاون بين البلدان الأفريقية بصورة أكثر موثوقية ووضوحاً منذ 1963 مع بدء نشأة منظمة الوحدة الأفريقية وتحولها إلى الاتحاد الأفريقي، حتى باتت القارة حافلة بكثير من مبادرات ومشروعات التعاون والتكامل الأفريقي على غرار الجماعات الاقتصادية لغرب وشرق ووسط وجنوب القارة، بالإضافة إلى دول الساحل والصحراء، والهيئة الحكومية الدولية الاجتماعية بالتنمية إيجاد. وتتجلى مضامين التعاون بين بلدان القارة الأفريقية طموحات الأجندة الإنمائية 2063 السبعة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع التجارة البينية الأفريقية من 12% إلى 50% خلال الفترة من 2013: 2045، وتحسين حصتها في التجارة الدولية من 2% إلى 12%، وتحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية من ذلك إقامة منطقة تجارة حرة قارية، وإقامة مؤسسات تمويلية؛ بنك للاستثمار الأفريقي وسوق للأسهم الأفريقية وصندوق للنقد الأفريقي وبنك مركزي أفريقي عام 2028[1] .

[1] مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، دور مبادرة الحزام والطريق وتنمية أفريقيا 2063 في دعم التجارة البينية الأفريقية دراسة، 6 أبريل 2022، https://pharostudies.com/?p=9822

وفي سـياق ذلك، مثل دخول اتفاقية منطقة التجارة القارية الأفريقية حيز التنفيذ منذ 2019 التسـارع الحثيث لوتيرة التعاون الإنمائي الأفريقي على كافة الأصـعدة باعتبارها أحد الخطوات الأسـاسـية الرامية إلى تمهيد الطريق إلى إنشـاء مؤسـسـات لعموم أفريقيا، مثل: الجماعة الاقتصـاديَّة الإفريقيَّة والاتحاد الجُمركي والاتحاد النقدي الإفريقي، وفتح آفاق جديدة؛ للربط بين دول القارة السـمراء، وتمهيد الطريق إلى اندماج القارة في مُؤسَّسات وآليَّات الاقتصاد العالمي، وتعزيز الموقف التفاوضي للقارة على الساحة الدوليّة.[2]

ثانياً: بيان ماهية اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية: التعريف، الأهداف، التطور

1. التعريف

تعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية منطقة تجارة حرة تغطي القارة الأفريقية بأكملها تقريبًا؛ حيث تضـم 54 دولة موقعة، مما يجعلها أكبر منطقة تجارة حرة من حيث عدد الدول الأعضـاء، الأكبر من حيث عدد السـكان والحجم الجغرافي، حيث تضـم أكثر من 1.3 مليار شـخص في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وتأتي في المرتبة الثانية بعد منظمة التجارة العالمية، وإلى جانب ذلك، تعتبر في مقدمة المشـاريع الرئيسـية لأجندة 2063: أفريقيا التي نريدها؛ فمن شـأنها، أن تخلق سـوقًا واحدة للسـلع والخدمات عبر الدول الأعضـاء وتعميق التكامل الاقتصـادي لأفريقيا وتهدف بدورها إلى إزالة الحواجز التجارية وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وتعزيز التجارة في إنتاج القيمة المضـافة عبر جميع قطاعات الخدمات في الاقتصاد الأفريقي وإنشاء سلاسل القيمة الإقليمية في أفريقيا، وتعزيز التصنيع وخلق فرص العمل والاسـتثمار، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسـية لأفريقيا على المدى المتوسـط إلى الطويل.[3]

2. الأهداف

لعل القارئ لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يرصـد حزمة كبيرة من الأهداف التنموية التجارية، والتي تجمع فيما بينها 8 أهدافاً عامة، معنية بقضـايا التكامل، وحرية حركة الأشـخاص والبضـائع، وحتى السـياسـات والتنمية الصـناعية، والقدرة التنافسـية والتنمية الاجتماعية والاقتصـادية الشـاملة، جنباً إلى جنب 7 أهدافاً محددة وتشـمل الأهداف المحددة البروتوكولات السـبعة لمنطقة

[2] African development Bank, Africa's regional integration gains momentum at African Development Bank Group Annual Meetings in Malabo, 10 JUNE 2019, http://rb.gy/5rr1c
[3] AFCFTA, Unpacking the African Continental Free Trade Agreement: The objectives of the AfCFTA, access date 17 October 2023, http://rb.gy/cxpdl

التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، وتسوية المنازعات، والمنافسة، والملكية الفكرية، والاستثمار، والتجارة الإلكترونية.[4]

فعلى صعيد الأهداف العامة، فإنها تتمثل فيما يلي:

- إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات، تسهلها حركة الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الأفريقية ووفقا للرؤية الأفريقية لأفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية المنصوص عليها في أجندة 2063.
- إنشاء سوق متحررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات.
- المساهمة في حركة رؤوس الأموال والأشخاص الطبيعيين وتسهيل الاستثمارات بناء على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والجماعات الاقتصادية الإقليمية.
- وضع الأساس لإنشاء اتحاد جمركي قاري في مرحلة لاحقة.
- تعزيز وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف.
- تعزيز القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأطراف داخل القارة والسوق العالمية.
- تعزيز التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.
- حل تحديات العضوية المتعددة والمتداخلة وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري

<u>أما على صعيد الأهداف السبعة المحددة، فهي تتثمل فيما يلي:</u>

- الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية أمام التجارة في السلع.
- التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات.
- التعاون في مجالات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.
- التعاون في جميع المجالات المتعلقة بالتجارة.
- التعاون في المسائل الجمركية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة.
- إنشاء آلية لتسوية المنازعات المتعلقة بحقوقهم والتزاماتهم.
- إنشاء والحفاظ على إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.[5]

[4] AFCFTA, Purpose of the AfCFTA, Access date 17 October 202, https://au-afcfta.org/purpose-the-afcfta/
[5] AFCFTA, Purpose of the AfCFTA, Access date 17 October 202, https://au-afcfta.org/purpose-the-afcfta/

3. الخارطة الزمنية

امتدت عمليات إنشاء الاتفاقية لعدة سنوات؛ حيث بدأت جذورها الأولى في الدورة 19 للاتحاد الأفريقي في عام 2012، مروراً بالتواصل إلى قرار الإنشاء في 2017، والتوقيع عليها في 2018 خلال الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي من قبل 44 دولة من أصل 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ويمكن استعراض الخارطة الزمنية في الجدول التالي:[6]

الجدول الزمني لإنشاء اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية، شكل رقم (1)

التاريخ	الحدث
يناير 2012	اعتمدت الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي القرار بشأن التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التجارة البينية الأفريقية.
يناير 2015	أطلق الاتحاد الأفريقي رؤيته وخطة عمله لمدة 50 عامًا أجندة 2063: أفريقيا التي نريدها، والتي تحتوي على 7 تطلعات حول عدة مواضيع فيما يتعلق بالتنمية، وتعد منطقة التجارة الحرة القارية أحد المشاريع الرئيسية في البلدان العشرة الأولى. خطة التنفيذ السنوية بموجب أجندة الاتحاد الأفريقي 2063.
يونيو 2015	أطلقت الدورة العادية الخامسة والعشرون لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المفاوضات لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وقد غطت المرحلة الأولى من المفاوضات التجارة في السلع والتجارة في الخدمات. وستغطي المرحلة الثانية مجالات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.
يناير 2018	اعتمد الاتحاد الأفريقي اسم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
مارس 2018	تم عقد الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي؛ حيث وقعت 44 دولة من أصل 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

[6] AFCFTA, Critical timelines in the AfCFTA establishment and negotiations: , 23 October 2023, https://au-afcfta.org/about/

التاريخ	الحدث
مايو 2019	أطلقت الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
30 مايو 2019	دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ بعد الإيداع الثاني والعشرين لصك التصديق من قبل الجمهورية الصحراوية في 29 أبريل 2019 .
فبراير 2020	تم انتخاب سعادة السيد وامكيلي ميني كأول أمين عام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وفي 19 مارس 2020، أدى سعادة السيد وامكيلي ميني اليمين الدستورية كأول أمين عام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا.
أغسطس 2020	تم التسليم الرسمي والتشغيل الرسمي لمبنى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
1 يناير 2021	بدأ بدء التداول بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومع ذلك، لم تتم أي تجارة ظلت حتى وقت قريب في ظل نظام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بسبب التحديات في التنفيذ مثل استكمال المفاوضات بشأن قواعد المنشأ.
أكتوبر 2022	تم إطلاق مبادرة التجارة الموجهة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتي تقود التجارة التفضيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بين ثماني دول أعضاء الكاميرون ومصر وغانا وكينيا وموريشيوس ورواندا وتنزانيا وتونس لـ 96 سلعة محددة.
ديسمبر 2022	باستثناء إريتريا، وقعت 54 دولة من أصل 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، على النص الموحد لاتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأودعت 44 دولة من أصل 54 دولة موقعة 81.5% وثائق التصديق على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية

التاريخ	الحدث
فبراير 2023	أودعت 46 من الدول الموقعة البالغ عددها 54 دولة وثائق تصـــديقها على الاتفاقية، مما يجعلها دولًا أطرافًا في الاتفاقية.
فبراير 2023	تم عقد القمة الســـنوية الســـادســـة والثلاثين للاتحاد الإفريقي بمقر الاتحاد في أديس أبابا؛ بهدف تســـريع البدء في تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
أغسطس 2023	أطلقت الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية تحت رعاية جمهورية زامبيا، أول مؤتمر يضم الشباب من جميع أنحاء القارة.

ورغم بدء التداول بموجب الاتفاقية في 1 يناير 2021، إلا أنه لا تزال هناك مفاوضـــات جارية لوضـــع اللمسات الأخيرة على جميع جوانب الاتفاقية. وقد تم تقسيم هذه المفاوضات إلى ثلاث مراحل؛

- **المرحلة الأولى: التجارة في السلع والخدمات وتسوية المنازعات**

دخلت مفاوضـات المرحلة الأولى حيز التنفيذ قانونيًا في 30 مايو 2020. وتشـمل المفاوضـات المعنية ببروتوكول التجارة في الســـلع وبروتوكول التجارة في الخدمات والبروتوكول الخاص بقواعد وإجراءات تسوية المنازعات، لكن ثلاثة عناصر فرعية رئيسية لم يتم الانتهاء منها بعد في إطار المرحلة الأولى وهي: جداول الامتيازات الجمركية التفضـيلية؛ قاعدة المنشـأ التفضـيلية؛ وجداول الالتزامات المحددة بشـأن قطاعات الخدمات الخمسـة ذات الأولوية خدمات الأعمال، والاتصـالات، والمالية، والسـياحة، والنقل. ولا يمكن أن تدخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ قبل الانتهاء من مفاوضـــات المرحلة الأولى.

- **المرحلة الثانية: سياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار**

تتعلق مفاوضـــات المرحلة الثانية ببروتوكول ســـياســـة المنافســـة وبروتوكول حقوق الملكية الفكرية وبروتوكول الاســـتثمار، لكن تم تأجيل الموعد النهائي لمفاوضـــات المرحلة الثانية في ديســـمبر 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا. وكان تاريخ الاستحقاق: 31 ديسمبر 2021، ورغم ذلك لم تكتمل بعد.

- **المرحلة الثالثة: التجارة الإلكترونية**

تتعلق المرحلة الأخيرة من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ببروتوكول التجارة الإلكترونية. ستبدأ المفاوضات مباشرة بعد المرحلة الثانية.[7]

ثالثاً: مكتسبات التنمية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية لأفريقيا

تشير وقائع القارة إلى قطعها شوطاً كبيراً لتحقيق التعاون والتكامل الأفريقي فيما بينها حزمة هائلة من الفرص والمكتسبات بجانب حزمة كبيرة من التحديات. فعلى صعيد الفرص والمكتسبات، لعل النموذج الأكثر تجسيداً لمسيرة التعاون والتكامل الأفريقي، بدأ منذ دخول اتفاقية منطقة التجارة القارية الأفريقية في 2019 بما يحمله من فرص متعاظمة وطموحة، يمكن عرضها على النحو التالي:

1. إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات

إذ تستهدف الاتفاقية دمج جميع الدول الإفريقيَّة في ثاني أكبر منطقة تجارية حرة في العالم وسوقاً، تضم في طياتها 55 دولة أفريقية بسوق 1.4 مليار مستهلك، بإجمالي نَاتِج محلي يبلغ 3.4 تريليونات دولار، وبحجم مبادلات 340.0 مليار دولار سنوياً، وبمعدل متصاعد لحجم التجارة البينية بما بين 15%: 26% ما بين 2020: 2045 على التوالي.[8]

2. زيادة الصادرات الصناعية

حيث تولى الاتفاقية بتحفيز التصنيع وهيكل الإنتاج وبالتالي زيادة صادرات القارة وخاصة المصنعة، لا سيما المنسوجات والملابس الجاهزة، والكيماويات، والصناعات الغذائية؛ حيث يتوقع وصولها إلى 32% بحلول عام 2035، مع نمو الصادرات البينية بنسبة 109%.

3. تعزيز التجارة البينية الإفريقية

تستهدف الاتفاقية تعزيز التجارة البينية بمقدار 35 مليار دولار سنويًا وخفض الواردات بمقدار 10 مليارات دولار سنويًا مع تعزيز الصادرات الزراعية والصناعية.

4. رفع التبادل التجاري القاري

تستهدف الاتفاقية الوصول بالتبادل التجاري القاري إلى 60 في المئة بحلول عام 2034 من خلال إلغاء متدرج لجميع التعريفات الجمركية من خلال إلغاء التعريفات الجمركية على 90% من السلع على مدى فترة خمس سنوات عشر سنوات لأقل البلدان نمواً وإلغاء التعريفات الجمركية على هذه السلع

[7] AFCFTA, The development of the AfCFTA: Where are we now?, access date 23 October 2023, http://rb.gy/ewki1
[8] WORLD ECONOMIC forum, AfCFTA: A New Era for Global Business and Investment in Africa, 18 January 2023, http://rb.gy/zihlb

على مدى فترة 10 سنوات 13 سنة لأقل البلدان نموا واستبعاد نسبة 3% المتبقية من الخطوط التعريفية من التحرير، ولكن قيمة هذه السلع لا يمكن أن تتجاوز 10% من إجمالي الواردات بين البلدان الأفريقية.[9]

5. ضمان عدم تخلف أحد خلف الركب

حيث تستعد إلى وضع النساء والشباب كمحركات للنمو الاقتصادي في القارة. ولذلك تركز منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على معالجة القضايا التي تحد من المشاركة الكاملة للنساء والشباب في التجارة في القارة وخارجها وتعمل أيضًا بالتعاون الوثيق مع الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للبناء على المبادرات الحالية، مما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

6. تسوية النزاعات

حيث توصلت الأطراف في الاتفاقية إلى إطار قانوني وإجراءات متفق عليها لحل النزاعات بشكل متناغم عند نشوئها. وفي هذا الصدد، أنشأت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع الهيئات المعتمدة، آلية لتسوية المنازعات من أجل الحل السريع للصراع[10] .

7. زيادة صادرات أفريقيا

تشير الاتفاقية إلى إمكانية زيادة الصادرات الأفريقية لما يصل إلى 32% بحلول عام 2035، مع نمو الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية بنسبة 109% لا سيما في قطاعات السلع المُصنَّعة. وستشهد كل البلدان في أفريقيا زيادة التبادل التجاري فيما بين البلدان الأفريقية بما في ذلك تونس 165%، والكاميرون 144%، وغانا 132%، وتنزانيا 126، وجنوب أفريقيا 61%.[11]

8. تقليص العجز التجاري

تبشر الاتفاقية تقليل العجز التجاري للقارة مع باقي دول العالم بنسبة 51% مع تعزيز التجارة البينية الإفريقية بنحو 33%، وزيادة صادرات القارة بمقدار 560 مليار دولار، وزيادة الصادرات الداخلية بين دول القارة بنسبة 81%، وإلى البلدان الأخرى بنسبة 19%.[12]

---

[9] الهيئة العامة للاستعلامات، معلومات الوزراء يستعرض أهم مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، 31 يوليو 2023، http://rb.gy/z70ky

[10] AFCFTA, Who We Are, access date 23 October 2023, https://au-afcfta.org/who-we-are/

[11] البنك الدولي، اتفاق التجارة الحرة قد يساعد على انتشال نحو 50 مليون أفريقي من دائرة الفقر المدقع، 30 يونيو 2022، http://rb.gy/qeiwi

[12] الهيئة العامة للاستعلامات، معلومات الوزراء يستعرض أهم مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، 31 يوليو 2023، http://rb.gy/z70ky

9. زيادة الاستثمارات الأجنبية

فمن المحتمل أن تشهد القارة الإفريقية زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين 111% و159%، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي.[13]

10.الحد من الفقر

تبشـر الاتفاقية بانتشـال ما لا يقل عن 90 مليون شـخص من الفقر المدقع بحلول عام 2035 وتحفيز مكاسب أكبر في الأجور للنساء 10.5 في المائة مقارنة بالرجال 9.9 في المائة وزيادة أجور كل من العمال المهرة وغير المهرة – 10.3% للعمال غير المهرة، و9.8% للعمال المهرة.[14]

11. تعزيز دخل أفريقيا

تبشر الاتفاقية بتعزيز دخل أفريقيا بمقدار 450 مليار دولار بزيادة قدرها 7 في المائة مع إضافة 76 مليار دولار إلى دخل بقية العالم بحلول 2035.[15]

12. تعزيز الوضع الاقتصادي

تبشر الاتفاقية بتوسيع حجم الاقتصاد الأفريقي إلى 29 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2050. ورفع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لإفريقيا بين 28 و44 مليار دولار أمريكي بعد التنفيذ الكامل في عام 2040، وتوليد تُولد إنفاقًا مشتركًا للمستهلكين والأعمال يبلغ 6.7 تريليون دولار بحلول العام 2030.[16]

13. خلق فرص عمل جديدة

إذ تتوعد منطقة التجارة الحرة زيادة فرص العمالة والحد من البطالة؛ حيث تبشـر بنحو 18 مليون وظيفة جديدة مع انتقال 2.5% من العمال في القارة إلى صناعات جديدة، وزيادة لأجور العاملات بنسبة 11.2%.[17]

رابعاً: المكتسبات التنموية من اتفاقية التجارة الحرة لمصر

تشـير تطورات إنشـاء اتفاقية منطقة التجارة الأفريقية الحرة إلى قيام السـياسـات المصـرية بعديد من الجهود المضـنية الرامية إلى تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الأفريقية الحرة باعتبارها أحد متطلبات التكامل الأفريقي؛ إذ تصـدرت الدولة المصـرية قائمة الدول الأولى الموقعة والمصـدقة على الاتفاقية،

[13] الهيئة العامة للاستعلامات، معلومات الوزراء يستعرض أهم مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، 31 يوليو 2023، http://rb.gy/z70ky
[14] القاهرة الإخبارية، ما العوائد الاقتصادية من احتمالات تفعيل الاتحاد الإفريقي لاتفاقية التجارة الحرة؟، 19 فبراير 2023، http://rb.gy/2vu7u
[15] UN, Africa's free trade on track, more efforts needed, 6 January 2023, http://rb.gy/pb5oc
[16] Research CHFDI, Breaking Down The AfCFTA: What You Need To Know About Africa's Latest Trade Initiative, 7 March 2023, http://rb.gy/bfc9h
[17] الهيئة العامة للاستعلامات، معلومات الوزراء يستعرض أهم مراحل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، 31 يوليو 2023، http://rb.gy/z70ky

وقائمة أول الدول الثمانية التي بدأت العمل داخل الاتفاقية إلى جانب كلاً من الكاميرون، غانا، كينيا، موريشيوس، رواندا، تنزانيا، وتونس، واستضافت مراسم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين أكبر ثلاث كيانات تجارية أفريقية: الكوميسا، وجماعة شرق إفريقيا، ومجموعة التنمية للجنوب الإفريقي في يونيو 2015، وعقدت أول صفقة تجارية تحت مظلة اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية في 7 أكتوبر 2022، ولعل المدقق للسياقات المصرية في 2023، يدرك مدى التزام القيادة السياسية المصرية؛ حيث شاركت في أعمال القمة التنسيقية الخامسة لمنتصف العام للاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء تحت شعار «تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في فبراير 2023"، لتؤكد دعمها لمسعى الرئيس الكيني لتفعيل اتفاقية التجارة الحرة، ناهيك عن إصدارها القرار الرئاسي المصري رقم 212 لسنة 2023 بشأن الموافقة على نشر قوائم التخفيضات الجمركية والملاحق الخاصة باتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مصر ترمي من وراء مساعيها ناحية تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الأفريقية إلى تحقيق عديد من المكتسبات التنموية، منها ما يلي:

1. فتح سوق واسعة ومتعددة الأذواق أمام الصادرات المصريَّة التي يُستهدَف وصولها إلى نحو 100 مليار دولار وزيادة فوائض موازين التجارة المصرية مع الدول الإفريقية.
2. خفض تكلفة الإنتاج للمنتجات المصرية، من خلال إتاحة الفرصة للحصول على المواد الخام والسلع الأولية من الدول الإفريقية بدون تعريفة أو بتعريفة جمركية أقل.
3. فتح فرص كبرى أمام التعاون الاستثماري، خاصةً في ظل إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في أفريقيا.
4. إتاحة فرصة للوجود المصري في عدد من الدول الأكبر وبتسهيلات أفضل حتى نفاذ بضائع مصنعة بمصر بالكامل الإفريقي.
5. إتاحة دخول مصر في شراكات واستثمارات كبيرة مع دول تكتل وحرية كبيرة لحركة رؤوس الأموال والأفراد لأهدافهم، بما في ذلك ما يعكس إيجابيا على توفير المزيد من فرص العمل أمام شباب مصر وأفريقيا.
6. توفير أهم المنتجات الغذائية المحتملة للسوق المصري، ومنها خيارات النحاس وأبرزها أولاً الشاي الأسود ثم بذور السمسم ثم القطن ثم الإمدادات الغذائية وبذور البذور والكاكاو والبن.

7. تزايد الفرص التصديرية المصرية إلى دول الشرق الأوسط، وأبرز المنتجات المقترحة أن يدخلها مصر لهذه الدول هي السكر والبلاستيك والورق وإنتاج الأخشاب والفرص التصديرية إلى دول الجنوب الأفريقي، وهي الصادرات المعنية بالمخصبات والبلاستيك لتصنيع الكيماويات والعطور والورق وإنتاج الأطعمة والخضراوات والسيراميك.[18]

رابعاً: تحديات تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية

تملي متغيرات القارة الأفريقية ووقائعها الاقتصادية والأمنية والتنموية مزيداً من التحديات والصعوبات المعرقلة لتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية، وتتنقل تلك الصعوبات ما بين الاختلافات الكبيرة في الحجم، ودرجات النمو الاقتصادي، والتنوع الاقتصادي، وعدم المساواة في الدخل. والصراعات، وعدم كفاية البنية التحتية، وبطء اعتماد التكنولوجيا تهديدات لتنفيذ الاتفاقية في بعض الدول.

وعلى صعيد التحديات، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

1. **ارتفاع تكاليف التجارة البينية؛** حيث لا تزل تكاليف التجارة البينية داخل القارة الأفريقية أعلى بنحو 50% من تكاليفها في الشرق الآسيوي وهي الأعلى من حيث التكاليف بين الإقليم في أي منطقة نامية، مما تسبب في سرعة اندماج القارة مع بقية العالم أسرع من اندماجها البيني.[19]
2. **امتلاك القارة الأفريقية أدنى مستوى للتجارة البينية في العالم؛** بمعدل أقل من 18% مقارنة بمعدلات أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا المقدرة بنحو 22% و50% و70% على التوالي.[20]
3. **انخفاض حصة أفريقيا في إجمالي التجارة العالمية منخفضة للغاية؛** إذ لا تتعدى ثلاثة في المئة، مما منعها من تحقيق إمكاناتها الاقتصادية الكاملة، وهو وضع لا يتناسب مع الموارد الهائلة التي تزخر بها أفريقيا من النفط والذهب والماس والمعادن الأخرى والمنتجات الزراعية بأنواعها.
4. **ضعف القدرات التمويلية؛** ففي القارة الأفريقية، يمكن أن يدفع التعاون بين بلدان القارة عملية تعزيز القطاعات المالية في أفريقيا لتعزيز القدرات المحلية وذلك عبر تمويل المشروعات المستدامة ومتناهية الصغرى والمتوسطة والكبيرة ومشاريع التنمية الصناعية والزراعية

[18] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التكتلات الإفريقية ومنطقة التجارة الحرة: فرص مصر وسياسات دعم وجودها الإفريقي، 31 أغسطس 2023، https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8819

[19] The world Bank, The Role of Trade in Ending Poverty, access date 13 September 2023, http://rb.gy/ioq4h

[20] WORLD, African Free Trade Area can herald $12 billion growth for the continent's automotive industry, 4 April 2023, http://rb.gy/8zb4f

والحضـــرية؛ حيث تقدر احتياجات القارة بنحو 432 مليار دولار إضـــافية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في 2022:2023.

5. **الأزمات التمويلية ومعدلات الديون؛** فقد قدرت التكلفة الاقتصادية في ارتفاع الدين من إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 70% ومن 4 دول أفريقيا فقط كانت معرضـة لضـائقة الديون إلى 17 دولة معرضة لذلك في 2022.[21]
6. **هشـــاشـــة البنية التحتية؛** لا تزال البنية التحتية للقارة الأفريقية تعاني من تدني على كافة المســـتويات ولاســـيما في الجانب التمويل؛ إذ قدر بنك التنمية الأفريقية فجوة تمويل القارة الأفريقية للبينة التحتية بنحو 100 مليار دولار وفقاً لنهايات 2022 وذلك على كافة الأصـــعدة البنية التحتية للنقل والطاقة والصـــحة والتعليم والتكنولوجيا، وتشـــير الإحصـــاءات إلى فقدان أفريقيا 2% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً بفعل تدني البنى التحتية.
7. **اسـتمرار الهشـاشـة الأمنية وانعدام السـلام؛** فقد شـهدت القارة الأفريقية ما يزيد عن 30 نزعاً مسلحاً في 2020 مقارنة بـ 27 في 2019 و25 في 2021 ولاسيما في إثيوبيا والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وموزمبيق ونيجريا والنيجر، ناهيك عن انتشـــار الظاهرة الإرهابية وانتشـــار الحركات المتمردة على غرار الكونغو الديمقراطية المقدرين بنحو 120 جماعة متمردة وارتفع عدد الدول المصنفة على أنها غير حرة من 14 إلى 25 بين عامي 2008 - 2023.
8. **اسـتمرار احتدام تغير المناخ؛** تعد أفريقيا هي أكثر القارات تأثرا وضـررا بشـدة بسـبب آثار تغير المناخ، وسـتكون القارة معرضـة بشـكل خاص بسـبب القدرة التكيفية المحدودة إلى حد كبير، وتشـــير الســـياقات أنها لم تعد قادرة على التكيف والتصـــدي للعمل المناخي بمفردها؛ فهي تخســـر القارة ما بين 7 إلى 15 مليار دولار ســـنويًا بســـبب تغير المناخ، والذي من المتوقع أن يرتفع إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2050 وتضـم أفريقيا 5 مليون نازح بسـبب تغيرات المناخ وتتلقى إفريقيا سوى 3٪ من إجمالي التمويل المتعلق بالمناخ على مستوى العالم المقدر بنحو 18 مليار دولار سنويًا ، بينما تُقدر احتياجاتها لتمويل المناخ بنحو 125 مليار دولار سنويًا[22].

[21] الاتحاد الأفريقي، جائحة كوفيد -19 وانعدام الأمن وعدم الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة من بين أمور أخرى، محور مناقشات الدورة العادية الأربعون للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقيhttps://bit.ly/3j03G7A
[22] البنك الأفريقي للتنمية، تقرير جديد يُظهر الحاجة إلى مزيد من الإجراءات إذا أرادت أفريقيا تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة 2063، https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/balaghat-sahafyah/57440

9. **تـدهور النظم الإيكولوجيـة؛ ففي القـارة الأفريقيـة** لا يزال فقـدان الغطـاء الحرجي والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضـي مرتفعا وواسـع الانتشـار في أفريقيا بسـبب إزالة الغابات لأغراض الزراعة والرعي وتغير المناخ. ويؤثر تدهور الأراضـي على 46٪ من أراضـي أفريقيا و65٪ من السكان، مما يكلف المنطقة 9.3 مليار دولار أمريكي سنويًا. [23]

10. **تحديات نظام الدفع؛** إذ تعد معظم العملات الإفريقية غير قابلة للاسـتخدام خارج نطاق دولها، ولكن جهود حل هذه المعضـلة جارية الآن لاسـتخدام نظام دفع يتناسـب مع الجميع بالتعاون مع مصرف آفريكسم.[24]

11. **تحدي التبادل التجاري مع الشـركات الأجنبية؛** تحصـل تلك الشـركات على الموارد الطبيعية الإفريقية بعوائد غير متكافئة، وهي تعمل على إفساد النخب الحاكمة، وتدعم ممارسة حكم تسـلطي أو ديمقراطي وهمي. وقد تسـهم بعض الشـركات في إشـعال فتيل الصـراعات المسلحة، مثل ما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لسرقة مواردها.

خامساً: رؤية ماعت لتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الأفريقية الحرة

عقب رصد وقائع اتفاقية منطقة التجارة الأفريقية الحرة واسـتقراء تطوراتها التاريخية والزمنية وتحليل وتقييم مكتسباتها في القارة الأفريقية والسياقات المصرية، تقدم مؤسسة ماعت رؤيتها لتفعيل منطقة التجارة الأفريقية الحرة عبر مجموعة من التوصيات، تستوجب ما يلي:

1) **تفعيل الحكومات الأفريقية التزاماتها بشأن الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية**، وتحرير التجارة في الخدمات تدريجياً، والتعاون في مجال الاسـتثمار وحقوق الملكية الفكرية وسـياسـة المنافسـة، والتعاون في جميع المجالات المتعلقة بالتجارة، والتعاون في المسائل الجمركية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة.

2) **تنفيـذ الحكومـات الالتزامـات الواردة في مختلف بروتوكولات منطقـة التجـارة الحرة القـارية الأفريقية ومرفقاتها**، والتي تقع على عاتق الدول الأطراف. وسـتبدأ هذه العملية بمجرد الاتفاق على جميع المسائل المعلقة على طاولة المفاوضات.

[23] ECA, Climate finance: nearly US$3 trillion needed to implement Africa's NDCs, 4 September 2023, http://rb.gy/8vlu2

[24] مركز الجزيرة، اتفاقية منطقة التجارة الحرة: الفرص والآمال، تاريخ الوصول 17 أكتوبر 2023، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5494

3) **إنشاء كيانات وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية** بعضوية واسعة تعكس مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والمصالح، وتعمل ضمن هيكل الاستراتيجية القطرية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لضمان تماسك السياسات والتوطين الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

4) **تكاتف الحكومات الأفريقية من أجل تحسين التجارة بين البلدان الأفريقية**، من خلال إزالة الحواجز غير التجارية مثل الضوابط الحدودية ووضع استراتيجيات تنفيذ وطنية لتفعيل هذا الهدف وغيره من الأهداف في الاتفاقية.

5) **تطوير أطر قانونية وسياسية محلية متوازنة بما يتماشى مع التزامات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،** وتعترف بدور حكوماتها في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على المستويات الوطنية.

6) **إنشاء صندوق تعويضات لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية**، والذي من شأنه أن يضمن التقاسم العادل للمنافع المستمدة من الاتفاقية والدعم المالي قصير الأجل

7) **تفعيل الحوار الاجتماعي المناسب في عمليات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية** وتضمينه موضوعات توظيف الشباب، والمساواة بين الجنسين، والوظائف اللائقة، والاستدامة والمشاركة الديمقراطية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

8) **جمع البيانات وتبادل المعلومات؛** حيث يمكن أن تساعد البيانات الأساسية في إثبات العواقب السلبية أو الإيجابية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومعالجة مسألة الغياب الصارخ للبيانات الأساسية الموثوقة ودراسات تأثير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للحيلولة دون انتشار تأثيراتها العميقة والسلبية.

9) **توسيع صلاحيات اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية؛** لتشمل الدفاع عن نسبة كبيرة من القوى العاملة الناشطة في القطاع غير الرسمي عبر تبسيط أنظمة التجارة من خلال توفير المستندات الجمركية المبسطة، وقائمة مشتركة من السلع المؤهلة للحصول على حالة الإعفاء من الرسوم الجمركية، والمساعدة في استكمال الإجراءات الجمركية.

10) **تصميم وتنفيذ سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين وتستهدف التدابير التكميلية** لتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإجراء تحليل جنساني لآثار منطقة التجارة

الحرة القارية الأفريقية، وإدراج مقترحات محددة تتناول الآثار السـلبية المحتملة على المرأة في حملات المناصـرة وزيادة فرص توظيف الإناث في وظائف لائقة مع توفير الحماية الكافية وتدابير الصحة والسلامة.

11) **وضـع إطار عام لحملة شـعبية لرفع مسـتوى الوعي حول اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا في البلدان الأفريقية** وتسهيل حركة الأفراد عبر الدول الأعضاء بالمنطقة لتعزيز الصناعات بالقارة.

12) **مطالبة المؤسـسـات التمويلية متعددة الأطراف بإعادة النظر في المعايير والشـروط التي تؤهل الدول، ومن بينها الإفريقية،** للحصـول على قروض ميسـرة، بحيث تكون متاحة للدول منخفضة ومتوسطة الدخل في ظل زيادة أعباء خدمة الدَّيْن؛ إذ ينبغي للحكومات الأفريقية أن تعزز الخطط الرامية إلى زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية المستدامة والتشغيل والتجارة البينية.